

تدبير الزمن المدرسي... ضجة المذكرة 122

الوزارة ادعت تقديم إضافة نوعية للأداء المهني والفاعلون اعتبروا إصدار مذكرة غشت 2009 خطوة إلى الوراء



(خاص)

بهذا التدبير الجديد للزمن أن يقدم «إضافة نوعية للأداء المهني»، كما يمكن المتعلمين من ربط «علاقة متميزة بالمدرسة الجديدة». وكان مشكلة تدني مستوى جودة النظام التعليمي وضعف الأداء المهني يتجسد جزء كبير منها فقط في توزيع الحصص اليومية والأسبوعية والتوقيت المعمول به لبل إن كثيرا من المهتمين بالشأن التعليمي تفاجؤوا بهذا القرار الجزئي في وقت كان ينبغي الاهتمام بقضايا جوهرية، سيما أنه لم تكن هناك حاجة قصوى لمثل هذا الإجراء على أساس أنه لن يضيف جديدا إلى استعمالات الزمن الحالية، ما عدا في ما يتعلق بتوقيت الصيغة الأولى.

الصباح

اتخذت وزارة التربية الوطنية عددا من الإجراءات بمناسبة الموسم الدراسي الجديد، في سياق ما اعتبرته الانطلاقة الفعلية للبرنامج الاستعجالي لإصلاح المنظومة التعليمية. وهكذا، وفي إطار إجراء محاور المشروع الثاني عشر بالتحديد، أصدرت مديرية المناهج والحياة المدرسية المذكرة رقم 122 بتاريخ 31 غشت 2009، في موضوع «تدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي». وقد حظيت هذه المذكرة باهتمام واسع وأثمرت نقاشا حادا في الساحة التعليمية، بسبب ما خلفته من ردود فعل متعددة لدى المتابعين عموما، والفاعلين والممارسين خصوصا، سيما المتدخلين المباشرين، أي الآباء والأساتذة والإدارات المدرسية. وتصر مذكرة «تدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي» على أن من شأن العمل

محطات

بيان

عقد، أخيرا، المكتب الإقليمي للفراتية الديمقراطية للتعليم اجتماعا، تدارس فيه مستجدات الدخول المدرسي 2009/2010 وتبعتها المذكرة 122 المتعلقة بالتدبير الزمني للتعليم بسلك الابتدائي. وسجل المكتب مطالبته بإلغاء التكاليف التي تمت في عهد النائب السابق قبل رحيله والتي همت رسائل انتقال تضمنت عبارات «تكليف» أو «تمديد تكليف» وتحليل في طابعها الغالب على الزبونية والمسبوبة. كما طالب المكتب النيابة الإقليمية بعدم تطبيق المذكرة 122 بالمجموعات المدرسية والمؤسسات التعليمية بالعالم القروي والإحتفاظ بالتوقيت المستمر لأنه هو الكفيل بضمان حاجات ومصالح المتعلمين والمدرسين على حد سواء. ودعا أيضا الشغلة التعليمية إلى التحلي بروح اليقظة من أجل الحفاظ على المكتسبات واقتلاع المزيد منها، ويحججها على مجهوداتها في سبيل تطوير المنظومة التعليمية وتربية و تعليم الناشئة خدمة للوطن.

أ. ذ (الجديدة)

حريق

اندلع حريق، أخيرا، بثلاثة مرآق في الطابق العلوي للقسم الداخلي للثانوية التأهيلية المغرب العربي في جماعة مستي دائرة سيدي إفني إقليم تيزنيت. والنهم الحريق 47 من الأفرشة من أصل 94 وأسرة وأبواب المدخل الرئيسي وباني إحدى الغرف في جناح خاص كانت مركونة به، في الوقت الذي يرتقب فيه أن تخضع المؤسسة لعملية الإصلاح في سياق تأهيلها ضمن البرنامج الاستعجالي خلال الدخول التربوي 2009/2010. وحلت لجنة نيابية وأكاديمية، ترأسها مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درجة لمعاينة الواقع والوقوف عن كثب على حجم الأضرار والإشراف المباشر على تعويض المستعمل. إذ تم تعويض الأفرشة والأسرة كاملة مساء يوم الحادث. واتخذ نادي المؤسسة بصفة مؤقتة ملاذا لإيواء التلاميذ تعويضا للفناء الذي تعرض للحريق، في انتظار تأهيله من جديد.

محمد إبراهيمي (أكادير)

مذكرة

أعلن المجلس الإقليمي للثقافة الوطنية للتعليم (ك. د. ش) بتاونات، رفضه لسياسة إعادة الانتشار، لما تخلفه من آثار سلبية نفسية واجتماعية على الشغلة التعليمية، مؤكدا دعمه لكل المضربين من «هذه العملية التعسفية، وعزمه عدم المشاركة فيها ومطالبة السلطة التربوية الإقليمية بتعديل البنيت التربوية لتفادي الاحتفاظ المهول بالأسقام، ما يؤثر سلبا على تحصيل المتعلمين». وأبدى استعداده لخوض كل الأشكال الاحتجاجية على ذلك والمذكرة 122.

فاس الجديد

لم يتقبل آباء وأولياء تلميذات مدرسة فاس الجديد بنات، ترحيل بناتهن للدراسة بمؤسسة محمد السادس قرب حي البطحاء، ما زاد معاناتهن بسبب صعوبة التنقل إلى هذه المدرسة، في الوقت الذي طال انتظار أولياء أمورهن لإعادة فتح مدرستهن التي أغلقت بداعي إخضاعها للإصلاحات خوفا من انهيارها. واستغرب الآباء سر عدم الاستجابة لطلب جمعية الآباء التي «طردت كل الأبواب منذ سنتين، دون جدوى». وأغلقت هذه المدرسة في 22 مارس 2003 إذ تم إخلاؤها من التلميذات بداعي تصدع أسوارها وجدران المنازل الجاورة لها، بغرض إصلاحها.

تضامن

أعلن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفاس تضامنه مع أمهات وآباء وأولياء تلاميذ وتلميذات مدرسة النرجس في حي النرجس، معتبرا إجبار آبائهم وبناتهم على متابعة التعليم الأصلي ومصادرة حقهم في اختيار نوع التعليم لأبنائهم وبناتهم، خرقا سافرا للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وطالبت نيابة وزارة التربية الوطنية بالمدينة بتدارك المشكل وإنصاف التلاميذ والتلميذات الموجهين، ضدا على إرادتهم، إلى التعليم الأصلي.

حميد الأبيض (فاس)

خبر الأسبوع

تم نهاية الموسم الدراسي الأخير تعيين خديجة قباني، نائفة جديدة لوزارة التربية الوطنية بالجديدة، خلفا للنائب الإقليمي السابق، بندواود المرزوقي الذي طلب إغفاه من مهامه، وفي الوقت الذي كان رجال التعليم بإقليم سيدي بنور ينتظرون تعيين نائب جديد، بعد الإعلان عن انفصال مدينة سيدي بنور عن إقليم الجديدة، انطلق الموسم بالإبقاء على تعيينه إداريا وتربويا لنيابة وزارة التربية بالجديدة.

أ. ذ (الجديدة)

إجابة واحدة تكفي

حنون: لا أعتقد أن المذكرة 122 كانت أمرة ناهية

مدير أكاديمية سوس ماسة درعة قال إن وضع الزمن المدرسي بالجهة غير منظم وغير مهيكلك

قال مبارك حنون، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة، إن المذكرة 122 كانت حافزة على فتح باب الاجتهاد من موقع تحسين الزمن المدرسي بما يخدم المتعلم أولا وأخيرا، وفي سياق توافق مع مختلف المتدخلين والمعنيين. وأضاف حنون أن البلاغ التوضيحي الذي عمدته الوزارة بخصوص المذكرة 122 جاء ليضع حدا للتأويلات السلبية وليدعو بالوضوح مختلف مكونات المنظومة إلى إيلاء هذا الموضوع، هنا والآن، أهمية قصوى لتمكين المؤسسات الابتدائية من شروط إنجاح جيل مدرسة النجاح وأوضح حنون أن الرجة التي تلصق بالمذكرة هي ردود فعل تطالب بإشراك المعنيين، بدل انفراد الإدارة بأي قرار في الموضوع. وفي ما يلي نص الحوار:



● فاجأت الوزارة قطاع التعليم المدرسي والشركاء الاجتماعيين بإصدار المذكرة 122 المتعلقة بتدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي، إذ خلفت ردود فعل متباينة ما بين الرضا والقبول والاستغراب، باعتباركم أحد المديرين الجهويين للشأن التعليمي، كيف استقبلتم مستجدات مضامين المذكرة الوزارية؟ وما هي إيجابياتها وسلبياتها؟
● ابتغت المذكرة 122، من بين ما ابتغته، الدعوة إلى التفكير في الزمن المدرسي وإعادة النظر في صيغة المعمول بها ليمتشي هذا الزمن مع الأهداف التي يحملها البرنامج الاستعجالي. وهذا أمر مطلوب ومحمود. وقد بدأ لنا، في الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة، أن في الأمر دعوة إلى الانطلاق من الصيغ المقترحة في المذكرة، وإضافة صيغ أخرى تلائم الخصوصيات الجهوية والإقليمية والمحلية وفتح نقاش حولها مع عدد من الفاعلين التربويين ومع شركائنا النقائبيين. وقد تمكننا من تطوير

المنظمة لمنهج التعليم الابتدائي، ويقترح جملة من الصيغ الكفيلة بضمان الاستثمار العقلن للزمن المدرسي». حسب الوزارة الوصية، ولا شك أيضا أن الوزارة اتخذت القرار بإصدارها بناء على رغبتها في خلخلة أحد الطابوهات الكبرى في المدرسة الوطنية، وهو التوقيت، خصوصا في المناطق القروية، لكنها للأسف لم تكلف نفسها عناء دعوة المعنيين وممثلهم النقائبيين إلى طاولة الحوار قبل تنزيل المذكرة. وهذا يتضح جليا من اعتراف الوزارة، في بيانها التوضيحي، حين تحدثت عن أنها، وعيا منها بأهمية وحساسية الموضوع «بصدد إجراء دراسة علمية متكاملة حول تدبير الزمن المدرسي، تتضمن استشارة ميدانية لمكونات المجتمع المدرسي، وسيتم تنظيم نقاش مؤسسي حول خلاصات الدراسة مع كل الفاعلين التربويين والشركاء الاجتماعيين، بلورة القرارات والاختيارات النهائية للوزارة بشأن تدبير الزمن المدرسي». هذا يعني أن الوزارة تعترف بتسرعها في إصدار المذكرة، وتعترف أيضا بأنها لم تستشر أحدا قبل ذلك، وتعترف كذلك بأنها لم تقم بأي دراسة علمية، عكس ما دبجت به منطوق المذكرة 122. هذه مؤشرات من بين أخرى تؤكد أمرا واحدا هو أن المذكرة التي جمعت حولها ما تفرق من النقائبات التعليمية، ذاهبة إلى زوال بسبب عدم تبصر القائمين على شؤون التربية، ونهجهم أسلوب «أنا أقرر وأنت تنفذ، في تعاملهم مع رجال ونساء التعليم، وهو أسلوب قديم ومتجاوز.

حجر الزاوية

من حفر حفرة...



عبدالله نهارى

أسالت المذكرة 122 الخاصة بتدبير الزمن المدرسي بالتعليم الابتدائي الكثير من الدماء، وخلفت العديد من ردود الأفعال، الغاضبة في مجملها، ما حدا بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي إلى صياغة بلاغ حولها توضح فيه أسباب صدورهما وتعيد رسم حدود لمجال وإمكانية تطبيقها.

وبنت الوزارة بلاغها التوضيحي، الذي يشبه إلى حد كبير تصريحها بإمكانية التراجع عن المذكرة، على ما نشر في الصحف من مقالات وما بثته القنوات التلفزيونية من تقارير، كانت كلها تصب في اتجاه استنكار مضامين المذكرة، الصادرة في 31 غشت الماضي.

وجاء في البيان التوضيحي أن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي «تلقت باستغراب، مضمون بعض التعليقات الصحافية والتقارير الإخبارية حول مستجدات تدبير الزمن المدرسي بالتعليم الابتدائي، التي صاغتها المذكرة 122 الصادرة في 31 غشت 2009»، وكان الوزارة كانت تنتظر إجتماعا من لدن كل الفرقاء حول مضامين مذكرتها التي أتت، حسب العديد من المعنيين بها لتنتزع منهم «حقوقا مكتسبة».

لا شك أن المذكرة التي نحن بصدها، تشكل «إطارا منهجيا لتدبير الزمن المدرسي، يحترم المرجعيات القانونية والتشريعية المعمول بها، وينسجم مع التوجيهات التربوية